

تحليل العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة والتناوب الإلزامي للمراجع وأثرها على جودة المراجعة دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية

دكتور/ ايهاب محمد كامل عاشور*

الهدف : تحليل ودراسة العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة والتناوب الإلزامي للمراجع وجودة عملية المراجعة.

التصميم والمنهجية: إعتد الباحث على أسلوب تحليل المحتوى Content Analysis في فحص التقارير المالية لعدد 60 شركة مسجلة بالبورصة المصرية في الفترة من عام 2014 حتى عام 2018، و بلغت إجمالي المشاهدات 300 مشاهدة ، وقد تم إختبار فروض البحث والتي تعكس العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة وجودة المراجعة، بالإضافة إلى العلاقة بين التناوب الإلزامي للمراجع وجودة المراجعة ، وقد تم إستخدام أسلوب الإنحدار المتعدد في تحليل نتائج الدراسة.

النتائج والتوصيات: وتشير نتائج هذا البحث إلى أن هناك علاقة طردية بين خصائص لجنة المراجعة (إستقلالية أعضاء اللجنة ACIND ، الخبرة المالية والمحاسبية ACEXP ، حجم اللجنة ACSIZE) وجود المراجعة ، وتشير النتائج إلى وجود علاقة سلبية بين (عدد مرات إجتماع اللجنة ACMEETING) وجودة المراجعة (AUDITQ) ، بالإضافة إلى وجود تأثير معنوي لكل من حجم الشركة العميل (SIZE) ودرجة الرافعة المالية (LEV) على جودة المراجعة ، وجود علاقة سلبية معنوية بين التناوب الإلزامي للمراجع وجودة المراجعة. وأهم ما توصلت إليه الدراسة ضرورة أن يكون هناك إتجاه من المنظمات المهنية بشأن إلتزام لجان المراجعة بعمل إجتماع دوري كل ثلاث أشهر أي أربعة مرات سنوياً حيث يرى الباحث أن عدد مرات الإجتماع يجب ألا تزيد عن أربعة إجتماعات سنوياً، بالإضافة إلى أنه يجب أن يشمل أعضاء اللجنة على عدد ممن لديهم الخبرة المالية والمحاسبية.

الأصالة والإضافة العلمية: يعتبر هذا البحث إمتداداً للعديد من الدراسات ولكن أهم ما يُميزه أنه قام بتحليل العلاقة بين متغيري خصائص لجنة المراجعة والتناوب الإلزامي للمراجع وأثرها على جودة المراجعة ، وذلك بالتطبيق على البيئة المصرية.

مصطلحات البحث: خصائص لجنة المراجعة، التناوب الإلزامي للمراجع، جودة المراجعة.

* دكتور/ ايهاب محمد كامل عاشور, أستاذ المحاسبة المساعد, وكيل شئون التعليم والطلاب -

كلية تكنولوجيا الإدارة ونظم المعلومات, Email:dr_ehab76@yahoo.com

Analysis of the Relationship Between the Characteristics of Audit Committee and Auditor Rotation Impact on Audit Quality

Objectives: To analyze and study the relationship between the characteristics of audit committee and Auditor rotation.

Design and Methodology: The researcher's reliance on content analysis the analysis of the content in the financial reports examination 60 of the Egyptian Stock Exchange in the period from 2014 to 2018. The number of views 300 may be in addition to the mandatory competition of the auditor on the quality of the audit, Analysis of results.

Conclusions and Recommendations: The results of this research indicate that there is a relationship between it and the Audit Committee (ACINDP, ACSEP, ACSEC). The existence of the review, while indicating the results of the relationship between you (ACMEETING) , In addition to having an impact with the impact on the size of the company (SIZE) on the degree of audit, the existence of an annual relationship with the mandatory rotation of the auditor and the Audit quality.

The main findings of the study are that there should be a trend from the professional organizations regarding the commitment of the audit committees to conduct a quarterly meeting every four months, four times a year, in addition to that the members of the committee should include a number of those with financial expertise And accounting.

Originality and scientific addition: This study is an extension of many studies, but what distinguishes it is that it analyzed the relationship between the characteristics of the audit committee and the Auditor rotation and their impact on the audit quality, by Applied in Egypt.

Research Terms: Characteristics of the Audit Committee, Mandatory Rotation of References, Quality of Audit.

القسم الأول: الإطار العام للبحث

1/1 مقدمة:

حظت لجان المراجعة بإهتمام كبير من جانب الأدب المحاسبي خلال الفترة الأخيرة خصوصاً بعدما شهدت العقود الماضية سلسلة من الأزمات المالية العالمية، والتي أثرت بشكل كبير على الأداء المهني للمراجع وجودة عملية المراجعة ، نتيجة الغش والتلاعب والأخطاء المحاسبية المتعمدة في القوائم المالية بالإضافة إلى ضعف إستقلالية المراجع ، وتتمثل جودة المراجعة في دعم الثقة بالقوائم المالية للمستخدمين وهي المحور الأساس لعمل المراجع ، حيث إزدادت الشكوك نحو التقارير المالية التي تصدرها الشركات والمتمثلة في المركز المالي ونتائج الأعمال وغيرها من القوائم الخمس (مليجي وآخرون ، 2013 ، Mohammed et al., 2013) ، هذا وتعد جودة خصائص لجان المراجعة من المتغيرات التي قد تكون مؤثرة على جودة عملية المراجعة ، حيث يمكن الإعتماد عليها لبيت الثقة بين المنشأة وأصحاب المصالح. وقد هدفت هذه اللجنة إلى مراقبة عمليات التقرير المالي وزيادة فعالية نظم الرقابة الداخلية ومساءلة الإدارة والحد من الخلافات التي قد تنتج بين الإدارة ومراجعي الحسابات (حمدان ومشتهي ، 2011).

هذا وقد وأوصت لجنة (Blue Ribbon) في توصيتها رقم (8) بشأن تحسين فعالية لجنة المراجعة أن معايير المراجعة المقبولة قبولاً عاماً Generally Accepted Auditing Standards (GAAS) تتطلب أن يقوم المراجع بمناقشة لجنة تقديرات المراجعة عن جودة معايير المراجعة المطبقة ، كما تناولها القسم رقم (301) من قانون (SOX) والتي تتعلق بضوابط تشكيل لجنة المراجعة.

هذا وتعتبر طول فترة التعاقد بين عميل المراجعة وشركة المراجعة (المراجع) لها تأثيراً سلبياً على إستقلالية المراجع ، بالإضافة إلى تأثيرها السلبي على قدرة المراجع على إكتشاف الأخطاء مما ينعكس بالسلب على جودة عملية المراجعة ، وقد إزداد الإهتمام بالتناوب الإلزامي للمراجع وفقاً لما تم إصداره من مجلس الشيوخ الأمريكي عام 2002 والمتمثل في قانون (Sarbanes Oxley (SOX) ، وذلك بهدف دعم إستقلالية المراجع من خلال

مجموعة من المتطلبات ، وكان على رأس هذه المتطلبات سياسة التناوب الإلزامي للمراجع ، وهو الأمر الذي إعتدته الكثير من الدول منها جمهورية مصر العربية والمملكة العربية السعودية ، بالإضافة إلى العديد من الدول الأجنبية وفي مقدمتها الولايات المتحدة وأستراليا (غنيم ، 2012; Allen, 2010) ، وعليه فإن سياسة التناوب الإلزامي تحتاج إلى تحليل ودراسة العلاقة بين مدى تفعيل سياسة التناوب الإلزامي للمراجع وجودة عملية المراجعة.

وقد أشارت دراسة كلاً من (Hatfield et al., 2007; Barbadillo et al., 2004; Nashwa, 2009) في القسم رقم (203) من قانون (SOX) إلى ضرورة تغيير المراجع الذي يقوم بعملية المراجعة لإحدى المنشآت محل المراجعة (شركة العميل) ، وذلك إذا قضى مع تعاقد مع شركة العميل 5 سنوات، كما تناول القسم رقم (207) لنفس القانون ضرورة تغيير المراجع بعد مرور 6 سنوات من تاريخ بداية تقديم خدمات المراجعة لنفس العميل. وهذا يؤكد أن هناك عدم إستقرار على فترة محددة للتناوب الإلزامي للمراجع.

وفي هذا الصدد ، فقد إقتрحت دراسة (Dada,2018) أن تقوم الجهات المعنية التنظيمية بتحديد فترة التناوب الإلزامي للمراجع واستقلاليته بالإضافة إلى طرق تحديد أتعاب عملية المراجعة. بسبب حالات الغش المختلفة والأزمة المالية العالمية التي أثرت على الحالة الإقتصادية والتي أوضحت أن هناك حاجة إلى مثل هذه اللوائح ، كما أن طول فترة إرتباط المراجع بالعميل محل عملية المراجعة يضعف إستقلاليته مما يؤثر سلبياً على قدرة المراجع على إعطاء رأي محايد ومستقل بشأن النظرة الحقيقية والعادلة للتقارير المالية . وأهم ما توصلت إليه هذه الدراسة أن هناك علاقة إيجابية قوية بين التناوب الإلزامي للمراجع وجودة عملية المراجعة.

2/1 الدراسات السابقة :

نظراً لوجود متغيرين مستقلين في البحث سوف يقوم الباحث بعرض الدراسات السابقة وتقييمها على النحو التالي:

1/2/1 إستقراء وتقييم الدراسات السابقة التي إهتمت بخصائص لجنة المراجعة:

هدفت دراسة (Sultana et al., 2015) إلى إختبار العلاقة بين الخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء مجلس لجنة المراجعة متضمنه الخبرة المالية لأعضاء لجنة المراجعة والخبرة غير المالية لأعضاء لجنة المراجعة. وأهم ما توصلت إليه هذه الدراسة أن هناك علاقة ذات دلالة معنوية بين الخبرة المالية وغير المالية مثل (الإلمام بنوع صناعة العميل ، والرؤية الإستراتيجية للشركة ، والمخاطر التي تتعرض لها الشركة) لأعضاء لجنة المراجعة وجودة عملية المراجعة.

واستهدفت دراسة (عبد الرحيم ، 2018) قياس أثر كل من هيكل الملكية وخصائص لجنة المراجعة على مستوى التحفظ المحاسبي ، وقد إعتمدت الدراسة على تحليل المحتوى لفحص عدد 106 شركة مقيدة بالبورصة السعودية في الفترة من عام 2013 حتى عام 2016 بإجمالي عدد مشاهدات 424 مشاهدة ، وإتضح من نتائج هذه الدراسة أن هناك علاقة موجبة بين ملكية كبار المساهمين والملكية الإدارية والعائلية من ناحية ومستوى التحفظ المحاسبي ، كما تبين أن خصائص لجنة المراجعة المتعلقة بالخبرة المالية والمحاسبية وعدد إجتماعات اللجنة تؤثر معنوياً على مستوى التحفظ المحاسبي ، بينما إتضح أنه لا يوجد تأثير معنوي لإستقلالية لجنة المراجعة وحجمها على مستوى التحفظ المحاسبي.

وأشارت دراسة (Juhmani, 2017) إلى تحديد فعالية خصائص لجنة المراجعة بغرض مراقبة سلوك الإدارة نحو إدارة الأرباح ، وذلك لعينة من الشركات في الفترة من عام 2012 وحتى عام 2014 ، وقد إتضح أن هناك علاقة معنوية سالبة بين كلاً من حجم لجنة المراجعة والخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء اللجنة والإستحقاقات الإختيارية كمقياس لإدارة الأرباح ، كما إتضح أن هناك علاقة إرتباط إيجابية ومعنوية بين حجم شركة المراجعة كمتغير رقابي وإدارة الأرباح ، بالإضافة إلى وجود علاقة قوية بين إستقلالية لجنة المراجعة وحجم الشركة والرفع المالي وإدارة الأرباح.

وتناولت دراسة (Al-Mamun et al., 2014) خصائص لجنة المراجعة للشركات المدرجة في ماليزيا وفقاً لمتطلبات بورصة ماليزيا ، وكذلك قواعد حوكمة الشركات الماليزية، وهدفت إلى دراسة العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة وأداء الشركات المدرجة في البورصة الماليزية ، وقد استخدمت هذه الدراسة القيمة الاقتصادية المضافة (EVA) كأداة لقياس الأداء. لعينة تكونت من 75 شركة خلال الفترة من عام 2008 حتى عام 2010، وتشير الدراسة إلى أن خصائص لجنة المراجعة لها تأثير إيجابي على أداء الشركات. كما أن خصائص لجنة المراجعة لها تأثير إيجابي على جودة المراجعة.

وقد إهتمت دراسة (Amer et al., 2014) بتحليل العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة وأداء الشركات المتمثل في العائد على حقوق المساهمين والعائد على الإستثمار (ROI) ، كما قامت هذه الدراسة بتحليل التطورات المستجدة بشأن حوكمة الشركات وأثرها على أداء الشركات المقيدة بالبورصة المصرية في الفترة من عام 2004 حتى عام 2012، وذلك لعينة تمثلت في 50 شركة، وقد توصلت الدراسة إلى أن هناك علاقة إيجابية معنوية بين حجم لجنة المراجعة والأداء المالي للشركات، بالإضافة إلى وجود علاقة معنوية إيجابية بين الخبرة المالية للجنة المراجعة وأداء الشركات، وقد إتضح أنه كلما زادت الخبرة المالية والمحاسبية لأعضاء اللجنة كلما إزداد الأداء المالي للشركات، هذا بالإضافة إلى أن عدد مرات إجتماع اللجنة واستقلالية أعضاء لجنة المراجعة لهما تأثيراً إيجابياً على أداء الشركات. كما قامت دراسة (حمدان ومشتهي ، 2011) على تحليل العلاقة بين إمكانية تسلم الشركة لتقرير المراجعة النظيف وخصائص لجنة المراجعة وذلك بالتطبيق على عينة تكونت من (50) شركة صناعية مساهمة مدرجة ببورصة عمان خلال الفترة من عام 2001 حتى عام 2006 ، حيث قامت هذه الدراسة بتحليل البيانات باستخدام اسلوب تحليل المحتوى، وتوصلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي لكل من حجم لجنة المراجعة والخبرة المالية لأعضاء اللجنة على تقرير المراجع ، كما إتضح أن هناك تأثير سلبي لملكية أعضاء اللجنة في أسهم الشركة على تقرير المراجع ، بالإضافة إلى أنه لا يوجد أثر بين إستقلالية أعضاء اللجنة وعدد مرات اجتماعها على رأى المراجع.

2/2/1 إستقراء وتقييم الدراسات السابقة التي إهتمت بالتناوب الإلزامي للمراجع:

هدفت دراسة (Dada, 2018) إلى بيان تأثير فترة المراجعة على عملية جودة المراجعة، وذلك بغرض تحديد العلاقة بين استقلال المراجع وتقرير المراجعة وتقييم تأثير أتعاب عملية المراجعة على جودتها. واعتمدت الدراسة على مسح عدد 239 من مراجعي الحسابات من شركات المراجعة، وقد تم اختيار 144 من مراجعي الحسابات، وخلصت الدراسة إلى أن هناك علاقة إيجابية قوية بين التناوب الإلزامي للمراجع وجودة عملية المراجعة. لذلك أوصت الدراسة بأن يضمن صانعو السياسات والهيئات التنظيمية عدداً كافياً من السنوات التي ستستمر فيها علاقة المراجع مع العميل.

وقدمت دراسة (Olanisebe et al., 2018) دليل على وجود علاقة بين التناوب الإلزامي لمراجعي الحسابات وجودة المراجعة في الشركات النيجيرية، وقد تم تحليل العلاقة بين التناوب الإلزامي للمراجع وجودة المراجعة، وأظهرت نتائج الدراسة أن هناك علاقة قوية بين التناوب الإلزامي لمراجع الحسابات وجودة المراجعة، بالإضافة إلى المتغيرين (نوع المراجع واستقلال المراجع) لهما تأثيراً إيجابياً على جودة المراجعة، وقد أوصت الدراسة أنه يجب على الشركات أن تطبق التناوب الإلزامي للمراجع، بالإضافة إلى أن شراكة مكاتب المراجعة مع واحدة من Big (4) سوف يؤدي إلى زيادة جودة عملية المراجعة.

وتشير دراسة (Randal et al., 2015) إلى أن موضوع تناوب شركة المراجعة تم مناقشته دولياً لعدة عقود وقد أثرت سياسة تدوير أو تناوب شركة المراجعة على جودة عملية المراجعة في سوق المراجعة. وذلك باستخدام بيانات تدوير أو تناوب شركة المراجعة بغرض دعم إستقلالية المراجع ومن ثم جودة عملية المراجعة في الولايات المتحدة (فلوريدا)، ويتضح من نتائج هذه الدراسة أن هناك تباين بشأن سياسة التناوب حيث يرى البعض أنها ترتبط بشكل غير مباشر بجودة المراجعة، ويرى البعض الآخر أن جودة المراجعة تتأثر إيجاباً بتناوب المراجع وبالأخص إذا كان المراجع يحظى بالخبرة العلمية والعملية في مراجعة الهيئات الحكومية.

وقد تناولت دراسة (غنيم ، 2012) مدى تأثير تطبيق سياسة التناوب الإلزامى للمراجع على قدرته فى اكتشاف التحريفات الجوهرية بالقوائم المالية من خلال تحديد مجموعة المتغيرات المرتبطة بالتناوب الإلزامى للمراجع ، والتي تتأثر به إيجابياً أو سلبياً ومدى تأثيرها المباشر أو غير المباشر على قدرة المراجع فى اكتشاف التحريفات الجوهرية بالقوائم المالية، واعتمد الباحث على كلاً من المنهج الاستقرائى والاستنباطى للتوصل إلى نتائج منطقية تدعم الفروض النظرية الواردة فى الدراسة مع التطبيق على البيئة السعودية باستقصاء آراء مراجعى الحسابات العاملين فى مكاتب المراجعة بالمملكة العربية السعودية المبنية على خبراتهم فى مجال المراجعة الخارجية.

تقييم الدراسات السابقة وتحديد الفجوة البحثية :

- تباينت نتائج الدراسات السابقة حول العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة وجودة المراجعة، وأيضاً بين التناوب الإلزامى للمراجع وجودة المراجعة، لذا تحاول الدراسة الحالية تقديم دليلاً عملياً تطبيقياً من البيئة المصرية.
- إقتصرت الدراسات السابقة على عرض خصائص لجنة المراجعة منها دراسة كلاً من (عبد الرحيم ، 2018 : مليجي وآخرون ، 2013 ; Amer et al., 2015; Abdullatif et al., 2017; Juhmani, 2014; al., 2014) والمتمثلة فى الأبعاد الأربعة (استقلالية لجنة المراجعة ، الخبرة المالية والمحاسبية ، عدد مرات إجتماع اللجنة ، حجم لجنة المراجعة) وأثرها على جودة التقارير المالية من ناحية وإدارة الأرباح والتحفظ المحاسبى من ناحية أخرى ، بينما تستهدف الدراسة الحالية دراسة خصائص لجنة المراجعة بأبعادها الأربعة على جودة عملية المراجعة.
- وقد تناولت العديد من الدراسات منها دراسة (غنيم، 2012 ، Olanisebe et al., 2018 ; Dada, 2018) التناوب الإلزامى للمراجع وأثره على جودة التقارير المالية واكتشاف الأخطاء الجوهرية وجودة المراجعة، أما الدراسة الحالية فهي تستهدف التناوب الإلزامى وأثره على جودة المراجعة.

- هذا ويتم تطبيق الدراسة الحالية على عدد من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية في الفترة من عام 2014 وحتى عام 2018، حيث تقدم الدراسة تحليلاً متكاملًا للعلاقة بين متغيرين وهما (خصائص لجنة المراجعة والتناوب الإلزامي للمراجع) وجودة عملية المراجعة وهذا ما يُميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة . وعليه تختلف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في أنها إتمدت على تصميم نموذجين الأول لقياس أثر خصائص لجنة المراجعة على جودة عملية المراجعة والثاني لقياس أثر التناوب الإلزامي للمراجع على جودة عملية المراجعة.

3/1 مشكلة البحث:

تعتبر خصائص لجنة المراجعة أحد المحددات الأساسية لجودة عملية المراجعة (Pridgen et al., 2012; Meghna et al, 2013; Lisa, 2009) حيث أكد الأدب المحاسبي على أن خصائص لجان المراجعة بابعادها الأربعة السابق ذكرها قد تكون مؤثرة على جودة عملية المراجعة ، بالإضافة إلى أن إستقلالية المراجع هي أحد المحددات الهامة والمؤثرة في جودة الأداء المهني للمراجع ، ولما كان التناوب الإلزامي لمراجع الحسابات يدعم إستقلالية المراجع وبالتالي جودة عملية المراجعة ، فإن مشكلة البحث تتمثل في طرح سؤال رئيسي "هل تؤثر خصائص لجنة المراجعة والتناوب الإلزامي للمراجع على جودة المراجعة ؟"

وعليه فإن السؤال الرئيسي يتفرع منه التساؤلات الآتية :

- ١- ماهية خصائص لجنة المراجعة ؟
- ٢- ما هو التناوب الإلزامي للمراجع ؟
- ٣- هل تؤثر خصائص لجنة المراجعة على جودة المراجعة ؟
- ٤- هل يؤثر التناوب الإلزامي للمراجع على جودة المراجعة ؟
- ٥- هل هناك علاقة تأثيرية بين كل من خصائص لجنة المراجعة والتناوب الإلزامي للمراجع على جودة المراجعة؟

4/1 هدف البحث:

يستهدف البحث تحليل العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة بأبعادها الأربعة والتأثير الإلزامي للمراجع على جودة المراجعة ، ويتفرع من الهدف الرئيسي الأهداف الفرعية التالية:

- ١- عرض لأهم خصائص لجنة المراجعة.
- ٢- إلقاء الضوء على التأثير الإلزامي للمراجع.
- ٣- بيان أثر خصائص لجنة المراجعة على جودة المراجعة.
- ٤- دراسة أثر التأثير الإلزامي للمراجع على جودة المراجعة.
- ٥- دراسة أثر العلاقة بين كلاً من خصائص لجنة المراجعة والتأثير الإلزامي للمراجع على جودة المراجعة؟

5/1 أهمية البحث:

تتبع أهمية الدراسة في بيان العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة والتأثير الإلزامي للمراجع وأثرهما على جودة المراجعة، ويمكن تقسيم هذه الأهمية إلى:

- **الأهمية العلمية** : يُعد هذا البحث مساهمة للتوجهات البحثية التي تهتم بجودة المراجعة ، حيث يركز البحث على دراسة العلاقة بين (خصائص لجنة المراجعة والتأثير الإلزامي للمراجع) وجودة عملية المراجعة، وذلك من خلال بناء نموذجين تطبيقيين لقياس أثر هذه العلاقة.

- **الأهمية العملية** : يوفر البحث مجموعة من المعلومات من خلال النتائج التي تم التوصل إليها من هذه الدراسة ، والتي من شأنها أن تقيد مراجعي الحسابات والجهات المنوطه بوضع المعايير الإرشادية والضوابط التشريعية في البيئة المصرية بغرض زيادة جودة عملية المراجعة.

6/1 منهجية البحث:

لتحقيق هدف البحث والإجابة على تساؤلاته فقد اعتمد الباحث في الجانب النظري للبحث على إتباع المنهج الإستقرائي ، من خلال القراءة والإطلاع على الدراسات السابقة والدوريات العلمية والبحث على شبكة المعلومات الدولية في المواقع الإلكترونية للمعلومات الأكاديمية ، بالإضافة إلى المعايير والضوابط والإرشادات التي تصدرها المنظمات المعنية

المتعلقة بموضوع البحث ، وكذلك المنهج الإستنباطي في تحليل الدراسات السابقة وإشتقاق الفجوة البحثية وفروض الدراسة التطبيقية.

وقد إعتد الباحث في الدراسة التطبيقية على تصميم نموذجين لقياس متغيرات الدراسة التطبيقية الأول لمعرفة العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة وجودة المراجعة ، والثاني لقياس العلاقة بين التناوب الإلزامي للمراجع على جودة المراجعة.

7/1 مجال وحدود البحث:

يقوم البحث على دراسة وتحليل العلاقة بين خصائص لجان المراجعة والتناوب الإلزامي على جودة المراجعة ، وذلك بالتطبيق على الشركات المدرجة بالبورصة المصرية. ويقتصر البحث على إستخدام أسلوب تحليل المحتوى في فحص التقارير المالية للشركات المسجلة بالبورصة المصرية في الفترة من عام 2014 حتى عام 2018.

8/1 هيكل البحث:

لتحقيق أهداف الدراسة والرد على تساؤلاته تم تقسيم البحث على النحو التالي :

القسم الأول: الإطار العام للبحث.

القسم الثاني: الإطار النظري لدراسة العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة والتناوب الإلزامي وجودة المراجعة وإشتقاق فروض البحث.

القسم الثالث: منهجية الدراسة التطبيقية.

القسم الرابع: مناقشة النتائج والتوصيات والتوجهات البحثية المستقبلية.

قائمة المراجع.

الملاحق.

وسوف يتناول الباحث في الجزء التالي من البحث الإطار النظري المتمثل في خصائص لجنة المراجعة ، والتناوب الإلزامي للمراجع وعلاقتهم بجودة المراجعة ، بغرض إشتقاق فروض البحث.

القسم الثاني : الإطار النظري لدراسة العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة والتناوب الإلزامي وجودة المراجعة وإشتقاق فروض البحث

يُعد الهدف الرئيسي من البحث هو تحديد تأثير خصائص لجنة المراجعة والتناوب الإلزامي للمراجع على جودة عملية المراجعة بالشركات المقيدة بالبورصة المصرية ، وعليه يمكن للباحث عرض وتحليل العلاقة بين متغيرات البحث وإشتقاق فرضه على النحو التالي:

1/2 تحليل العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة وجودة المراجعة لإشتقاق الفرض الأول:

إتفق الأدب المحاسبي (Christensen et al., 2018) على أن خصائص لجنة المراجعة تتكون من إستقلالية أعضاء لجنة المراجعة ، الخبرة المالية والمحاسبية ، عدد مرات إجتماع اللجنة ، عدد أعضاء لجنة المراجعة ، وسوف يقوم الباحث بعرض مختصر لهذه الخصائص وعلاقتها بجودة المراجعة بغرض إشتقاق فرض الدراسة الأول:

1/1/2 إستقلالية أعضاء لجنة المراجعة:

تلعب استقلالية لجنة المراجعة دوراً مهماً في تطوير وظيفة مراقبة مجلس الإدارة وتقليل تعارضات الوكالات بين المالكين والمديرين، حيث تشير نظرية تبعية الموارد إلى أن المديرين المستقلين لديهم قدرة على تحسين أداء المجلس وفعاليتيه ، كما أن المديرين الخارجيين لديهم قدرة أكبر على فهم طبيعة عمل الشركة ويمتلكون معرفة وخبرة قوية تدعم وظيفتهم الرقابية. (Aree et al., 2018)

وقد اشارت دراسة (Chan et al., 2013) إلى أن هناك علاقة بين حوكمة الشركات وخصائص لجنة المراجعة (حجم لجنة المراجعة ، والاستقلالية ، وعدد الاجتماعات ، والخبرة) وجودة المراجعة ، وذلك بغرض تحديد أتعاب المراجع قبل وبعد عام 2007 ، وأظهرت نتائج الدراسة أنه يوجد تأثير ضعيف لفعالية لجنة المراجعة على تحديد أتعاب المراجع في الفترة قبل وبعد عام 2007 . من أن إطار عمل حوكمة الشركات له تأثير على إستقلالية لجنة المراجعة، واستناداً إلى أن نظرية الوكالة ومقترحات نظرية الاعتماد على الموارد من المرجح أن تحمي المديرين المستقلين ورؤوس أموالهم ، بالإضافة إلى توفير

قنوات خارجية لتعزيز فعالية وظيفة أنظمة الرقابة من خلال عملية المشاركة, وأكدت الدراسة أن استقلالية لجنة المراجعة تؤثر إيجابياً على جودة عملية المراجعة.

2/1/2 الخبرة المالية والمحاسبية للجنة المراجعة :

تشير دراسة كلاً من (Mohamed et al., 2010 ; Christensen et al., 2018) إلى أن زيادة نسبة المديرين المستقلين لا يؤدي بالضرورة إلى تحسين الأداء واتخاذ القرار الجيد ، ولكن خبرات المديرين هي الأكثر أهمية ، كما أن لجان المراجعة مسؤولة عن مهام عديدة مما يجعلها تتطلب درجة عالية من الخبرة المالية والمحاسبية وفقاً لما جاء بتوصيات لجنة (Blue Ribbon) بغرض تحسين كفاءة لجان المراجعة ، فيتطلب أن يكون أحد أعضاء اللجنة له خبرة مالية ومحاسبية ، وطبقاً لهذه التوصية فقد تناول قانون SOX أنه يجب أن تقوم الشركة بالإفصاح عن الأعضاء الذين لديهم خبرة مالية ومحاسبية من بين أعضاء لجنة المراجعة وذلك بالتقارير الدورية، مما يؤثر بشكل إيجابي على جودة المراجعة.

3/1/2 عدد مرات إجتماع لجنة المراجعة:

ترى معظم الدراسات أن اجتماع لجنة المراجعة هو أحد الخصائص الهامة للجنة والتي يمكن أن تعزز فعالية أدائها (Anderson et al., 2004) ، ويمكن تعزيز دور لجنة المراجعة الرقابي وتطوير ضوابط نظام الرقابة الداخلية لأنها تعمل على تخفيض التعارض الذي ينشأ بين الملاك والإدارة. وذلك لأن كبار المديرين لديهم حوافز قوية لتحقيق أقصى قدر من مصالحهم على حساب المساهمين في غياب نظام رقابي فعال، وتشير نظرية الاعتماد على الموارد إلى أن لجنة المراجعة لديها الوقت الكافي لتقييم أنشطة الإدارة. حيث تقوم اللجنة بعمل اجتماعات بغرض تحسين دور مجلس الإدارة في الوفاء بمسئوليته التعاقدية تجاه المساهمين (Aree et al., 2018) ، وتقوم لجان المراجعة بوضع ضوابط ومعايير محددة بشأن إختيار المراجعين الخارجيين ، بغرض التأكيد على جودة عملية المراجعة.

وإستهدفت دراسة (عرفه ومليجي ، 2014) إختبار تأثير جودة لجان المراجعة على مستوى الإفصاح الإختياري بشركات المساهمة السعودية ، بغرض بناء مؤشر لقياس مستوى

الإفصاح الإختياري في التقارير المالية السنوية لعدد (100) شركة من الشركات المقيدة بالبورصة السعودية خلال عام 2012 ، وقد إتضح من نتائج الدراسة أن نسبة الإفصاح الإختياري بشركات المساهمة السعودية محل الدراسة بلغ (51.22%) وأن أكثر خصائص لجان المراجعة تأثيراً على هذا الإفصاح هو إستقلالية أعضاء اللجنة ، وكذا عدد مرات الإجتماع ، بينما تشير النتائج إلى أنه لا يوجد تأثير لعدد أعضاء اللجنة وخبرتهم على مستوى الإفصاح الإختياري، هذا وتشير الدراسة إلى أن عدد مرات إجتماع لجنة المراجعة مؤشر أداء لأنشطة مجلس الإدارة واللجان الأخرى وتؤكد لجنة (Blue Ribbon) على أن لجان المراجعة في الولايات المتحدة يجب أن تجتمع على الأقل أربع مرات سنوياً ، حيث أن تكرار إجتماعات اللجنة يزيد من درايتها بكافة الأمور المتعلقة بالمنشأة ، بالإضافة إلى أن إنخفاض عدد مرات إجتماع اللجنة يدل على عدم قدرتها على معالجة المشكلات التي تظهر في التقارير المالية في التوقيت المناسب مما يفقدها خاصية أساسية من خصائص جودة المعلومات المحاسبية. وقد وجدت دراسة (Bedard et al., 2010) أن دورية إجتماعات لجنة المراجعة تُعد مؤشراً على فاعليتها ، وتؤكد الدراسة على أن هناك علاقة إرتباط طردية موجبة بين عدد الإجتماعات وجودة التقارير المالية ومن ثم جودة عملية المراجعة.

4/1/2 حجم لجنة المراجعة :

ترى دراسة (Hsu & Petchsakulwong, 2010) أن تعارض المصالح ينشأ نتيجة فصل الملكية عن الإدارة ، مما قد يجعل المديرين ينظرون إلى مصالحهم إلى أقصى حد بدلاً من النظر إلى مصالح المساهمين ، وبالتالي فإن كفاءة وفعالية لجنة المراجعة قد تتأثر ، هذا وتؤكد دراسة (Aree et al., 2018) على أن لجان المراجعة قد تواجه مشكلات التنسيق بين أعضاء مجلس الإدارة ولجنة المراجعة وذلك وفقاً لنظرية الاعتماد على الموارد. وقد تباينت الآراء حول حجم لجنة المراجعة وعلاقتها بمستوى التحفظ المحاسبي كقياس لجودة التقارير المالية ومن ثم جودة عملية المراجعة ، حيث أشارت دراسة (سعودي ، 2016) إلى عدم وجود علاقة إرتباط معنوية بين حجم لجنة المراجعة ومستوى التحفظ المحاسبي كقياس للجودة ، بينما تشير دراسة (مليجي ، 2014) إلى أن هناك علاقة بين حجم لجنة المراجعة وتطبيق أساليب محاسبية متحفظة عند إعداد القوائم المالية ، أما دراسة

(عبد الرحيم، 2018) ترى أن هناك علاقة ارتباط طردية ومعنوية بين إستقلالية لجنة المراجعة والخبرة المالية والمحاسبية ، وحجم اللجنة.

وبناء على ما سبق من دراسات وتحقيقاً لهدف البحث يمكن صياغة فرض الدراسة الأول كما يلي:

الفرض الأول Ho₁: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين خصائص لجنة المراجعة وجودة المراجعة.

2/2 تحليل العلاقة بين التناوب الإلزامي للمراجع وجودة المراجعة لاشتقاق الفرض الثاني:

إهتمت العديد من الدراسات بالدور المهني للمراجعي الحسابات وذلك بعد فضائح المحاسبة والمراجعة لشركتي (Enron, World com) في الولايات المتحدة ، حيث تم إنتقاد دور مراجعي الحسابات ونطاق عملية المراجعة نفسها ، بالإضافة إلى إستقلالية المراجع ومدى تأثير ذلك على جودة المراجعة من قبل أصحاب المصالح (Harris, 2012; Lee, Stakebrand, 2016; 2015) ، وتهدف جودة المراجعة إلى تحسين دقة وموثوقية الإفصاح المحاسبي للشركات ، وكل ذلك أدى إلى إصدار قانون (SOX, 2002) وما تناوله القسم 207 من القانون لتحديد فترة التناوب الإلزامية لمراجعي الحسابات (تتمثل في خمس سنوات مراجعة لشركة العميل فقط) وقد جاء تحديد فترة محددة لتقديم خدمات المراجعة لنفس العميل بهدف تحسين جودة عملية المراجعة (Harris, 2012; Kitiwong, 2014; Lee, 2015).

وتأكد بعض الدراسات (Firth et al., 2012; Kim et al., 2003; Jennings, 2006 Pany & Reckers) أن المراجع الجديد يجلب منظوراً جديداً للخدمات المهنية ويعزز إستقلالية المراجع. وعلى النقيض ترى بعض الدراسات (Chi, Myers, Omer & 2016 Stakebrand, 2016; Harris, 2012; Lee, 2015; Xie, 2016) أن تغيير المراجع سوف يؤثر سلباً على جودة عملية المراجعة ، حيث ترى هذه الدراسات أنه سوف يفقد المعرفة الخاصة بالعميل وطبيعة عمله.

وفي هذا الصدد قدمت مجموعة من الدراسات (Hamilton et al., 2005; Elder et al., 2014; Lennox et al., 2015) أدلة لتحسين جودة عملية المراجعة من خلال تناوب مراجعي الحسابات ، حيث يرون أن تغيير المراجع يجلب رؤية جديدة لفريق عملية المراجعة مما يعزز جودة التقارير المالية ، ومن ثم تعزيز جودة عملية المراجعة ، وتؤكد هذه

الدراسات على أن التناوب الإلزامي للمراجع سوف يعزز إستقلالية المراجع عن طريق الحد من الفترات الطويلة بين الإدارة والمراجع. وذلك لأن العلاقة الطويلة بين المراجع والعميل تؤدي إلى تهديدات لاستقلالية المراجع بسبب الإرتباط الطويل بالعميل مما يؤثر سلباً على جودة عملية المراجعة. بالإضافة إلى أن المراجع الذي يعمل لنفس العميل لفترات طويلة سوف يقوم بعمل برامج مراجعة نمطية يستخدمها في عملية المراجعة بناء على تقييمات المخاطر ، بدلاً من إعداد وتطوير منهجيات جديدة تتناسب مع الظروف الحالية لمنشأة العميل (Monroe & Hossain,2013; Firth et al.,2012; Lennox et al., 2014).

كما قامت دراسة (مبارك، 2010) بدراسة العلاقة بين طول فترة تعاقد المراجع مع العميل على جودة المراجعة وقد قامت الدراسة على استخدام جودة الأرباح كمؤشر لقياس جودة التقارير المالية ومن ثم جودة عملية المراجعة ، وأوضحت هذه الدراسة أنه لا توجد علاقة ذات دلالة معنوية بين طول فترة التعاقد بين المراجع والعميل وجودة التقارير المالية. وقد إستهدفت دراسة (أبو جبل ، 2017) الكشف عن التأثير الجوهرى بالعلاقة بين التناوب الإلزامي لمراجعي الحسابات وتحسين جودة التقارير المالية من خلال القيام بدراسة تطبيقية على بيانات عينة عشوائية من القوائم المالية وتقارير المراجعة للشركات المساهمة المصرية المسجلة في بورصتي القاهرة والإسكندرية لبيانات (65) شركة خلال الفترة من عام 2009 حتى عام 2011 والفترة من عام 2013 حتى عام 2015 ، لإجراء التحليل على المدى القصير ، وقد إعتمدت الدراسة على مقياسين لقياس جودة التقارير المالية وهما (التحفظ المحاسبي وإدارة الأرباح)، وخلصت إلى عدم وجود علاقة معنوية بين التناوب الإلزامي لمراجعي الحسابات وجودة التقارير المالية وإدارة الأرباح .

وبناء على ما سبق من دراسات وتحقيقاً لهدف البحث يمكن صياغة فرض الدراسة الثاني كما يلي:

الفرض الثاني Ho₂: لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التناوب الإلزامي للمراجع وجودة المراجعة.

القسم الثالث: منهجية الدراسة التطبيقية لتحليل العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة والتناوب الإلزامي للمراجع وأثره على جودة المراجعة

إستهدف البحث إختبار فروض الدراسة في ضوء هدفه وحدوده ، وذلك من خلال عينة عشوائية من التقارير المالية للشركات المصرية المدرجة في البورصة المصرية لبيان وتحليل العلاقة بين المتغيرات المستقلة (خصائص لجنة المراجعة - التناوب الإلزامي للمراجع) والمتغير التابع (جودة المراجعة)، وذلك على النحو التالي:

1/3 أهداف الدراسة التطبيقية:

تهدف الدراسة التطبيقية إلى بيان أثر العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة والتناوب الإلزامي للمراجع وأثره على جودة المراجعة ، وذلك باستخدام النماذج الكمية لقياس متغيرات الدراسة التابعة والمستقلة ، بالإضافة إلى المتغيرات الرقابية (المُعدله) كمتغيرات مُعدلة للعلاقة بين متغيرات الدراسة.

2/3 مجتمع وعينة الدراسة التطبيقية:

يتمثل مجتمع الدراسة في مجموعة من الشركات المساهمة المدرجة بالبورصة المصرية والتي تعمل في قطاعات الأنشطة المختلفة خلال الفترة من (2014-2018) وقد تم الإعتماد على عينة عشوائية من التقارير المالية شاملة تقارير المراجعة للمكاتب التي تقوم بمراجعة الشركات المساهمة المقيدة بالبورصة المصرية ، وقد بلغ عدد الشركات 60 شركة ، وقد روعي عند إختيار عينة الدراسة ما يلي:

- تم إستبعاد المؤسسات المالية بسبب طبيعتها الخاصة.
 - الشركات المتداول أسهمها في سوق المال ولم يتوقف نشاطها خلال فترة الدراسة.
 - توافر التقارير المالية السنوية خلال فترة الدراسة.
- وبعد تطبيق الشروط السابقة تبين أن عدد الشركات هي (60) ، والجدول التالي يوضح عينة الدراسة مقسماً وفقاً للقطاعات:

جدول رقم (1)

يوضح وعينة الدراسة التطبيقية موزعة على القطاعات

مسلسل	قطاع	عدد الشركات	النسبة
1	التشييد ومواد البناء	6	10%
2	الموارد الأساسية	6	10%
3	خدمات ومنتجات صناعية	9	15%
4	المنتجات المنزلية	8	13%
5	الكيمائيات	5	8%
6	العقارات	17	28%
7	الرعاية الصحية	9	15%
	الإجمالي	60	100%

المصدر: من إعداد الباحث

3/3 مصادر الحصول على البيانات:

إعتمد الباحث في جمع البيانات المتعلقة بالدراسة التطبيقية على التقارير المالية المنشورة للشركات محل عينة الدراسة، وذلك من الموقع الرسمي لبورصة الأوراق المالية المصرية وموقع مباشر للمعلومات www.egx.com.eg وموقع مباشر www.mubasher.inf.com بالإضافة إلى مواقع شركات العينة على شبكة الإنترنت.

4/3 نموذج الدراسة وتوصيف وقياس متغيراتها:

يتكون نموذج الدراسة من **متغيران مستقلان** وهما خصائص لجنة المراجعة والتأويب الإلزامي للمراجع ، و**متغير تابع** وهو جودة المراجعة ، والمتغيرات الرقابية تتمثل في (حجم الشركة ، الرافعة المالية) ، والجدول التالي يوضح متغيرات الدراسة وطرق قياسها ومصادر الحصول عليها على النحو التالي:

جدول رقم (2)

يوضح المتغيرات المستخدمة في نماذج الدراسة

الدراسات التي تناولت القياس	التعريف الإجرائي للمتغير	المتغير	المتغير التابع:
Andre et al., (2015) Chan et al., (2013) Hninger, (2001)	تم قياسه وفقاً لحجم مكتب المراجعة فنعطي القيمة (1) إذا كان القائم بمراجعة حسابات الشركة مراجع ينتمي إلى (PWC, (Big 4) KPMG, E & Y, Deloitte) بينما تأخذ القيمة (0) إذا كانت غير.	(AUDITQ)	جودة المراجعة (AUDITQ)
المتغير المستقل (خصائص لجنة المراجعة):			
عبد الرحيم (2018) ؛ عرفة ومليجي (2013) ، سعودي (2016) ؛ Yunos et al., (2014) Chan et al., (2013)	نسبة تمثيل الأعضاء المستقلين بلجنة المراجعة (عدد الأعضاء المستقلين إلى إجمالي عدد أعضاء اللجنة).	(ACIND)	إستقلالية أعضاء اللجنة
	عدد الأعضاء الذين يحملون مؤهلات علمية في مجال المحاسبة أو التمويل أو شهادات مهنية مثل CPA, CMA.	(ACEXP)	الخبرة المالية والمحاسبية للجنة المراجعة
	عدد أعضاء اللجنة	(ACSIZE)	حجم اللجنة
	عدد مرات إجتماع اللجنة خلال العام.	(ACMEETING)	عدد مرات الإجتماع
المتغير المستقل (التناوب الإلزامي للمراجع):			
Omer & Xie, (2016) Lennox et al.,(2014)	تم قياسه من خلال رقم السنة في العلاقة بين المراجع والعميل ، فتكون قيمة المتغير (1) في السنة الأولى ، و (2) في السنة الثانية وهكذا	(Tenure)	طول فترة التعاقد بين مراجع الحسابات و عميل المراجعة
المتغيرات الرقابية:			
Chan et al., (2013) Al-Mamun et al ., (2014)	تم قياسه من خلال اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول	(SIZE)	حجم الشركة
Firth et al., 2012 مليجي وملو العين (2013)	تم قياسه من خلال إجمالي الإلتزامات طويلة الأجل على إجمالي الأصول	(LEV)	الرافعة المالية

المصدر: من إعداد الباحث

1/4/3 قياس المتغير المستقل (خصائص لجنة المراجعة):

- يتمثل المتغير المستقل الأول في خصائص لجنة المراجعة ، وقد تم قياسه وفقاً لما تناولته دراسة كلاً من { عبد الرحيم (2018) ؛ عرفة ومليجي (2013) ، سعودي (2016) ؛ Chan et al., (2013) ؛ Yunos et al., (2014) } وفقاً لما يلي:
- إستقلالية أعضاء اللجنة (ACIND) : نسبة تمثيل الأعضاء المستقلين بلجنة المراجعة (عدد الأعضاء المستقلين إلى إجمالي عدد أعضاء اللجنة).
 - الخبرة المالية والمحاسبية للجنة المراجعة (ACEXP) : عدد الأعضاء الذين يحملون مؤهلات علمية في مجال المحاسبة أو التمويل أو شهادات مهنية مثل CPA, CMA.
 - حجم اللجنة (ACSIZE) : عدد أعضاء اللجنة.
 - عدد مرات الإجتماع (ACMEETING): عدد مرات إجتماع اللجنة خلال العام.

2/4/3 قياس المتغير المستقل (التناوب الإلزامي للمراجع):

يتمثل المتغير المستقل الثاني للدراسة في التناوب الإلزامي لمراجع الحسابات ، وتم قياس هذا المتغير وفقاً لما يلي:

- طول فترة التعاقد بين مراجع الحسابات وعميل المراجعة Tenure، ويقاس هذا المتغير من خلال عدد السنوات التي يظل فيها مراجع الحسابات يقوم بمراجعة حسابات شركة معينه ، ويرجع السبب في الاعتماد على هذا المتغير إلى وجود علاقة بينه وبين الإستقلاليه الذي يمتلكها المراجع عن شركة العميل ، وكلما قصرت فترة التعاقد تمتع المراجع بالاستقلالية عن شركة المراجعة ، وسوف يتم قياس طول فترة التعاقد بين المراجع والعميل برقم السنة في العلاقة بين المراجع والعميل ، فتكون قيمة المتغير (1) في السنة الأولى ، و (2) في السنة الثانية وهكذا. ونرمز له بـ Tenure.

3/4/3 قياس المتغير التابع (جودة المراجعة):

وقد إعتد الباحث عند قياس المتغير التابع جودة المراجعة على نموذج قياس يعبر عن مدى قدرة مراجع الحسابات على إكتشاف الإخطاء ، والتقارير عن التحريفات الجوهرية في القوائم والتقارير المالية في ظل الإلتزام بمعايير المراجعة

المهنية وقواعد السلوك المهني ، وقد تم قياس هذا المتغير قياساً على دراسة كلاً من (Chan et al., 2013; Al-Mamun et al., 2014) وعليه فقد إعتبر مقياس جودة المراجعة مستنداً على حجم مكتب المراجعة فتأخذ القيمة (1) إذا كان الشركة يقوم بمراجعة حساباتها مراجع ينتمي إلى Big 4 (PWC, KPMG, E & Deloitte) Y, بينما تأخذ القيمة (0) إذا كانت غير ذلك ونرمز لهذا المتغير بالرمز (AUDITQ).

4/4/3 قياس المتغيرات الرقابية :

تشمل المتغيرات الرقابية على بعض المتغيرات التي تؤثر على المتغير التابع ، ولكنها لا تدخل ف نطاق الدراسة محل البحث ، ويتم إضافتها بغرض ضبط العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع حيث يطلق عليها البعض المتغيرات الضابطة ، وتتمثل في:

- حجم الشركة: SIZE

يُعد حجم الشركة أحد المتغيرات الرقابية أو المُعدلة للنموذج ، حيث يشير هذا المتغير إلى قياس الاختلاف بين الشركات من حيث حجمها وأثر ذلك على المتغير التابع جودة المراجعة، ويمكن قياس هذا المتغير من خلال حساب اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول قياساً على دراسة كلاً من (Chan et al., 2013; Al-Mamun et al., 2014) ونرمز له بالرمز (SIZE).

- الرفع المالي: Leverage

يعتبر الرفع المالي أحد المتغيرات الرقابية بالنموذج ، ويتم قياسها بقسمة إجمالي الإلتزامات على إجمالي الأصول في نهاية السنة ، وبيان أثر ذلك على المتغير التابع جودة المراجعة ، حيث أن درجة الرافعة المالية تؤثر على جودة المراجعة عكسياً ؛ أي كلما زاد الرفع المالي كلما إنخفضت جودة المراجعة ، وقد تم استخدام المتغير إستناداً لدراسة كلاً من (Firth et al., 2012 ; مليجي وملو العين، 2013) ونرمز له بالرمز (LEV).

5/3 أدوات التحليل الإحصائي المستخدمة في الدراسة:

إعتمد الباحث عند إجراء الدراسة التطبيقية على إستخدام الأساليب الإحصائية التي تتناسب مع طبيعة متغيرات الدراسة لبناء نماذج الدراسة ، حيث تم الإعتماد على معادلة الإنحدار الخطي Multiple Linear Regressions لإختبار صحة فروض الدراسة ، ولتقدير معاملات الإنحدار لكل فرض ، وقد تم استخدام تحليل التباين (ANOVA) لإختبار معنوية النموذج باستخدام F-Test ، وقام الباحث بإختبار صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي من خلال الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة والتحليل أحادي المتغير (تحليل الإرتباط) ، وقد إختبر الباحث بيانات المتغيرات المتصلة Continuous Variables للتحقق من إقتراب البيانات للتوزيع الطبيعي حيث تم إستخدام إختبار (Kolmogorov-Smirnov) ، وذلك بواسطة برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS .V.22

6/3 التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة:

يُظهر الجدول رقم (3) وصف لمتغيرات الدراسة وهي خصائص لجنة المراجعة (إستقلالية أعضاء اللجنة ACIND ، الخبرة المالية والمحاسبية للجنة المراجعة ACEXP ، حجم اللجنة ACSIZE ، عدد مرات الإجتتماع ACMEETING) ، والتأوب الإلزامي Tenure ، وجودة المراجعة AUDITQ ، بالإضافة إلى المتغيرات الرقابية (الرافعة المالية LEV ، و حجم الشركة SIZE) ، وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (3)

وصف متغيرات الدراسة

Descriptive Statistics						
Variables	N	Range	Minimum	Maximum	Mean	Std. Deviation
ACIND	300	.60	.20	.80	.7676	.10808
ACEXP	300	3.00	2.00	5.00	3.2733	.75754
ACSIZE	300	3.00	5.00	8.00	6.3567	1.16360
ACMEETING	300	2.00	2.00	4.00	3.0033	.70116
TENURE	300	2.00	3.00	5.00	4.3633	.79167
LEV	300	.69	.13	.82	.5520	.19046
SIZE	300	5.47	5.22	10.69	8.1254	1.59175
AUDITQ	300	1.00	.00	1.00	.6567	.49895

المصدر : مخرجات التحليل الإحصائي.

يتضح من الجدول رقم (3) ما يلي:

- تُظهر الإحصاءات الوصفية للمتغير المستقل (خصائص لجنة المراجعة) والمتمثل في إستقلالية أعضاء اللجنة ACIND : أن نسبة عدد الأعضاء المستقلين إلى إجمالي عدد أعضاء اللجنة والذي تعكس إستقلالية أعضاء لجنة المراجعة في الشركات محل الدراسة فقد بلغت قيمة المتوسط 76% وهي نسبة مرتفعة مما يعني أن عدم الإستقلالية تمثل نسبة 23% ، وقد كان أعلى مستوى للإستقلالية يمثل 80% وأقل قيمة 20%.
- وقد أظهرت النتائج أن عدد الأعضاء الذي تتوافر فيهم الخبرة المالية والمحاسبية ACEXP بلغ متوسطهم الحسابي (3.27) حيث كانت أعلى قيمة (5) وأقل قيمة (2) أي أن ما نسبتهم (65.4%) من أعضاء لجنة المراجعة للشركات محل الدراسة لديهم خبرة مالية ومحاسبية .
- وإتضح أن قيمة متوسط حجم اللجنة ACSIZE (6.35) حيث كان أكبر عدد (8) أعضاء في حين كان أقل عدد للجنة (5) ، وهذا يدل أن نسبة 80% من لجان المراجعة الخاصة بالشركات محل الدراسة تتناسب مع متطلبات القيد في البورصة المصرية.
- وفيما يتعلق بعدد مرات إجتماع اللجنة سنوياً ACMEETING ، فيتضح أن أعلى عدد مرات الإجتماع هي (4) مرات وأقل عدد مرات الإجتماع هي (2) مما يدل على أنه يتم إجتماع اللجنة بعد إعداد القوائم المالية الفترية الربع سنوية أو النصف سنوية ، وهذا يختلف مع ما أقرته وأكدت عليه لجنة (Blue Ribbon) على أن لجان المراجعة أن تجتمع على الأقل أربع مرات سنوياً لضمان جودة عملها ، هذا وقد بلغ المتوسط (3).
- وفيما يتعلق بالمتغير المستقل التناوب الإلزامي Tenure ، فقد كان المتوسط الحسابي لطول فترة التعاقد بين المراجع وعميل المراجعة (4.36) وقد بلغ الحد الأقصى للتعاقد 5 سنوات والحد الأدنى (3) سنوات حيث يتضح أن ما نسبته

87% من الشركات محل الدراسة لا تقوم بتغيير مراجع الحسابات إلا بعد فترات

طويلة ، وهذا لا يتفق مع ما تضمنته الضوابط المنظمة لمهنة المراجعة.

- وفيما يخص المتغير التابع جودة المراجعة AUDITQ ، فقد بلغ المتوسط (0.752) وقد كان الحد الأقصى (1) والحد الأدنى (0) ، حيث بلغت النسبة (%75) .

- وفيما يتعلق بالمتغيرات الرقابية ، فقد بلغت قيمة متوسط اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي أصول الشركات (8.12) بحد أقصى (10.69) وأدنى (5.22) ، كما كانت قيمة متوسط الرافعة المالية للشركات محل الدراسة (%55) ، وحد أقصى (%82) ، أدنى (%13).

7/3 نماذج الدراسة التطبيقية : Models

إعتمد الباحث على معادلة الإنحدار الخطي Regressions لإختبار صحة فروض الدراسة ، وفيما يلي عرض لنماذج فروض الدراسة:

1/7/3 نماذج إختبار الفرض الأول : H_{01} أثر خصائص لجنة المراجعة على جودة

المراجعة

$$\text{AUDITQ}_{it} = \beta_0 + \beta_1 \text{ACIND}_{it} + \beta_2 \text{ACEXP}_{it} + \beta_3 \text{ACSIZE}_{it} + \beta_4 \text{ACMEETING}_{it} + \beta_5 \text{SIZE}_{it} + \beta_6 \text{LEV}_{it} + \varepsilon_{it}$$

حيث أن:

AUDITQ = وتعبّر عن جودة المراجعة للشركة i في الفترة t

β = معاملات الإنحدار

β_0 = الجزء الثابت في معادلة الإنحدار

ACIND_{it} = نسبة تمثيل الأعضاء المستقلين بلجنة المراجعة للشركة i في الفترة t

ACEXP_{it} = عدد الأعضاء الذين يحملون مؤهلات علمية للشركة i في الفترة t

ACSIZE_{it} = يشير إلى عدد أعضاء اللجنة للشركة i في الفترة t

ACMEETING_{it} = عدد مرات الإجتماع للشركة i في الفترة t

LEV_{it} = يشير إلى الرافعة المالية للشركة i في الفترة t

SIZE_{it} = يشير إلى حجم الشركة i في الفترة t

ε_{it} = الخطأ العشوائي

2/7/3 نموذج إختبار الفرض الثاني : H0₂ أثر التناول الإلزامي على جودة

المراجعة:

$$\text{AUDITQ}_{it} = \beta_0 + \beta_1 \text{Tenure}_{it} + \beta_3 \text{SIZE}_{it} + \beta_4 \text{LEV}_{it} + \varepsilon_{it}$$

حيث أن:

AUDITQ_{it} = وتعبّر عن جودة المراجعة للشركة i في الفترة t

β = معاملات الإحداد

β_0 = الجزء الثابت في معادلة الإحداد

Tenure_{it} = طول فترة التعاقد مع المراجع وعميل المراجعة للشركة i في الفترة t

LEV_{it} = يشير إلى الرافعة المالية للشركة i في الفترة t

SIZE_{it} = يشير إلى حجم الشركة i في الفترة t

ε_{it} = الخطأ العشوائي

8/3 تحليل نتائج الدراسة التطبيقية وإختبارات الفروض:

يهدف هذا الجزء من الدراسة إلى إختبار صلاحية بيانات التحليل الإحصائي لمتغيرات

الدراسة ، ثم إختبارات الفروض ، وذلك على النحو التالي:

1/8/3 إختبار صلاحية البيانات لغرض التحليل الإحصائي:

قام الباحث بإختبار بيانات المتغيرات المتصلة Continuous Variables للتحقق

من إقتراب البيانات للتوزيع الطبيعي حيث تم إستخدام إختبار (Kolmogorov-Smirnov)

كما هو موضح بالجدول رقم (4):

جدول رقم (4)

يوضح نتائج إختبار Kolmogorov-Smirnov

One-Sample Kolmogorov-Smirnov Test			
Continuous variables	Kolmogorov-Smirnov Z		
	Statistic	N	Sig
ACIND	2.174	300	.173
ACEXP	4.750	300	.259
ACSIZE	3.837	300	.319
ACMEETING	4.421	300	.071
TENURE	6.051	300	.216
LEV	4.409	300	.089
SIZE	2.076	300	.063
AUDITQ	6.293	300	.000

المصدر : مخرجات التحليل الإحصائي.

يتضح من بيانات الجدول رقم (4) أن درجة المعنوية (Sig.) أي مستوى الدلالة أكبر من (0.05). مما يعني إتباع بيانات الدراسة للتوزيع الطبيعي ، وهذا يؤكد أن معامل الإلتواء (Skewness) يقترب من الصفر ، ومعامل التفرطح (Kurtosis) يقترب من (3) لمعظم المتغيرات ، أما المتغير التابع جودة المراجعة (AUDITQ) فهو متغير وهمي Sammy Variable ذات قيم ثنائية (0،1) لا تخضع لشروط التوزيع الطبيعي.

2/8/3 إختبار التداخل الخطي: (Multicollinearity Test)

قام الباحث بفحص الإزدواجية الخطية بين متغيرات نماذج الدراسة Collinearity diagnostics وقد تم حساب معامل Tolerance لكل متغير من متغيرات الدراسة المستقلة والرقابية بهدف تحديد معامل تضخم التباين (VIF) Variance Influence Factor ، حيث يعتبر مقياساً للإزدواجية الخطية للمتغيرات المستقلة والرقابية بالنموذج ، حيث تظهر الإزدواجية الخطية عندما يكون هناك إرتباط قوي بين هذه المتغيرات فإذا كانت قيمة (VIF) أقل من 3 يدل ذلك على عدم وجود إزدواجية خطية بين متغيرات النموذج ، ويوضح الجدول رقم (5) معامل تضخم التباين لكل نموذج من نماذج الدراسة على النحو التالي:

جدول رقم (5)

نتائج إختبار تضخم التباين (VIF) لمتغيرات الدراسة المستقلة والرقابية

Variable	Collinearity Statistics			
	Model 1		Model 2	
	Tolerance	VIF	Tolerance	VIF
ACIND	.771	1.296	-	-
ACEXP	.760	1.317	-	-
ACSIZE	.777	1.286	-	-
ACMEETING	.730	1.370	-	-
SIZE	.984	1.016	.990	1.010
LEV	.985	1.015	.989	1.011
TENURE	-	-	.998	1.002

المصدر : مخرجات التحليل الإحصائي.

يتضح من بيانات الجدول السابق وقيم معاملات Tolerance أن جميع المتغيرات المستقلة والرقابية للنموذجين أكبر من (0.1) ، وان قيم معامل تضخم التباين (VIF) أقل من (3) ، مما يدل على أنه لا يوجد إزدواج خطي (تداخل خطي) بين المتغيرات المستقلة والرقابية

لنماذج الدراسة ، وأن الارتباط بين المتغيرات لم يُنتج عنه أية مشاكل للتداخل الخطي أي (الارتباط غير دال إحصائياً) ، مما يدل على قدرة نموذجي الدراسة على تفسير تأثير المتغيرات المستقلة على المتغير التابع.

3/8/3 إختبار الارتباط الذاتي Autocorrelation

قام الباحث باختبار بيانات الدراسة للتأكد من عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي بين متغيرات نماذج الدراسة ، حيث تم إختبار البيانات باستخدام Durbin Watson Test ، والجدول رقم (6) يوضح نتائج هذا الإختبار :

جدول رقم (6)

يوضح نتائج إختبار الارتباط الذاتي (Durbin Watson)

Collinearity Statistics					
Model 1			Model 2		
AUDITQ _{it}			AUDITQ _{it}		
4- (D-W)	(D-W)	Durbin-Watson	4- (D-W)	(D-W)	Durbin-Watson
2.845	.905	1.155	2.937	.893	1.063

المصدر : مخرجات التحليل الإحصائي.

يتضح من الجدول السابق أن قيمة (D W) المحسوبة تقع بين القيمة الجدولية العليا لـ (Durbin-Watson) ، و4 ناقص القيمة الجدولية العليا ، مما يدل على عدم وجود مشكلة للارتباط الذاتي تؤثر على صحة نتائج الدراسة.

9/3 تحليل ومناقشة نتائج إختبار فروض الدراسة:

1/9/3 إختبار الفرض الأول (النموذج الأول) العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة

وجود المراجعة:

ولإختبار صحة الفرض الأول قام الباحث بإجراء تحليل الارتباط والإنحدار لتحديد لعلاقة بين خصائص لجنة المراجعة وجود المراجعة وذلك على النحو التالي:

أولاً : نتائج تحليل الارتباط Correlation Analysis

جدول رقم (7)

يوضح نتائج مصفوفة الارتباط بين متغيرات النموذج الأول

Correlations								
Variables		AUDITQ	ACIND	ACEXP	ACSIZE	ACMEETING	LEV	SIZE
AUDITQ	Pearson Correlation	1						
ACIND	Pearson Correlation	.637	1					
	Sig. (2-tailed)	.000						
ACEXP	Pearson Correlation	.573	.142	1				
	Sig. (2-tailed)	.003	.014					
ACSIZE	Pearson Correlation	.556	.295	.825	1			
	Sig. (2-tailed)	.007	.000	.000				
ACMEETING	Pearson Correlation	-.443	-.360	-.348	.011	1		
	Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.852			
LEV	Pearson Correlation	.054	.049	.025	.061	.010	1	
	Sig. (2-tailed)	.654	.402	.662	.296	.862		
SIZE	Pearson Correlation	.036	-.004	.070	.013	-.049	-.097	1
	Sig. (2-tailed)	.736	.942	.228	.825	.402	.092	

المصدر : مخرجات التحليل الإحصائي. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).

Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

يتضح من الجدول رقم (7) ما يلي:

- وجود علاقة ارتباط طردية (موجبة) معنوية بين المتغير المستقل (إستقلالية أعضاء اللجنة) والمتغير التابع (جودة المراجعة) ، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون (0.637) وذات معنوية (0.000) أقل من مستوى المعنوية (0.05).
- وجود علاقة ارتباط طردية (موجبة) معنوية بين المتغير المستقل (الخبرة المالية والمحاسبية للجنة المراجعة) والمتغير التابع (جودة المراجعة) ، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون (0.573) وذات معنوية (0.003) أقل من مستوى المعنوية (0.05).
- وجود علاقة ارتباط طردية (موجبة) معنوية بين المتغير المستقل (حجم لجنة المراجعة) والمتغير التابع (جودة المراجعة) ، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون (0.556) وذات معنوية (0.007) أقل من مستوى المعنوية (0.05).

- وجود علاقة ارتباط عكسية (سالبة) معنوية بين المتغير المستقل (عدد مرات الاجتماع) والمتغير التابع (جودة المراجعة) ، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون (-0.443) وذات معنوية (0.000) أقل من مستوى المعنوية (0.05) ، مما يدل على أنه كلما زادت عدد مرات الاجتماع كلما إنخفضت جودة المراجعة.
- وجود علاقة ارتباط طردية (موجبة) معنوية بين المتغير التابع (جودة المراجعة) والمتغيرات الرقابية (الرافعة المالية وحجم الشركة) ، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون (0.654، 0.735) على التوالي وذات معنوية (0.000) أقل من مستوى المعنوية (0.05).

ثانياً نتائج اختبار الإنحدار الخطي المتعدد Multiple Regression

لإختبار صحة فرض الدراسة الأول والقائل أنه " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين خصائص لجنة المراجعة وجودة المراجعة " ، فقد إعتد الباحث على نموذج الإنحدار المتعدد بواسطة برنامج SPSS V.22 ، ويوضح الجدول رقم (8) نتائج إختبار الفرض الأول على النحو التالي :

جدول رقم (8)

نتائج تحليل الإنحدار الخطي المتعدد للنموذج الأول

التفسير	المتغير التابع Dep-Variable (جودة المراجعة)					المتغيرات المستقلة
	مستوى المعنوية		معاملات الإنحدار غير القياسية	معاملات الإنحدار غير القياسية Unstandardized Coefficients		
	P-Value	T-Statistic	Beta	Error .Std	B	Indep-Variables
-	.009	.230		.106	.070	(Constant)
معنوي	.031	2.163	.136	.091	.629	ACIND
معنوي	.044	.929	.059	.042	.039	ACEXP
معنوي	.028	1.528	.096	.027	.041	ACSIZE
معنوي	.008	-2.687	-.174	-.046	-.124	ACMEETING
معنوي	.030	.483	.027	.017	.008	SIZE
معنوي	.029	.792	.044	.146	.116	LEV
		0.321		معامل الارتباط المتعدد R		
		0.083		Adjusted R ²		
		0.103		معامل التحديد R ²		
		25.621		قيمة F		
		0.000		القيمة الاحتمالية (P-Value)		

المصدر : مخرجات التحليل الإحصائي

ويتضح من الجدول رقم (8) ما يلي :

- القدرة التفسيرية للنموذج وهي قيمة معامل الارتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع بلغت (0.321) ، والمساهمة النسبية (معامل التحديد) R^2 للنموذج بلغت (0.103)، وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر 10.3% من التغير في المتغير التابع وهو جودة المراجعة، وباقي النسبة ترجع إلى الخطأ العشوائي في النموذج نتيجة عدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى للنموذج.
- معنوية النموذج من تحليل التباين (ANOVA) حيث أن كل معاملات الانحدار تحمل إشارة موجبة فيما عدا متغير عدد مرات إجتماع اللجنة فتشير النتائج أنه كلما زادت عدد مرات إجتماع لجنة المراجعة عن 4 مرات سنوياً كلما كان لها تأثيراً سلبياً على جودة المراجعة ، حيث أشارت توصيات لجنة (Blue Ribbon) على أن عدد مرات إجتماع اللجنة يكون أربعة مرات سنوياً ، كما أوصى تقرير (Smith, 2003) في بريطانيا على أن العدد المناسب لإجتماعات اللجنة 3 مرات سنوياً ، أما باقي المتغيرات المستقلة فهي جميعها موجبة أي لها علاقة طردية بين متغيرات الدراسة (خصائص لجنة المراجعة وجودة المراجعة) ، وقد بلغت قيمة (P-Value) (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05)، وقيمة F المحسوبة بلغت (25.621) ، مما يدل على أن النموذج ذات معنوية وصالح لتحقيق هدف الدراسة ، مما يدل على إرتفاع معنوية النموذج المستخدم في الدراسة وصلاحيته لتحقيق هدف الدراسة.
- وقد أظهرت نتائج الانحدار أن معاملات الانحدار (β) الخاصة بخصائص لجنة المراجعة لمتتمثلة في (إستقلالية أعضاء اللجنة ACIND ، الخبرة المالية والمحاسبية ACEXP ، حجم اللجنة ACSIZE) موجبة وهي (0.136 ، 0.059 ، 0.096) على التوالي ، وعند مستوى معنوية (P-Value) (0.000) أي أقل من مستوى المعنوية (0.05) . ولكن متغير (مرات إجتماع اللجنة ACMEETING) قيمته سالبة (-0.174) وذات معنوية.

- وقد أظهرت النتائج وجود تأثير معنوي لكل من حجم الشركة (SIZE) ودرجة الرافعة المالية (LEV) على جودة المراجعة.
- وعليه نرفض الفرض العدم ونقبل الفرض البديل ، ويتفق ذلك مع دراسة كلاً من (سعودي ، 2016؛ Brant et al,2017) ، حيث أكدت هذه الدراسات على أن هناك علاقة موجبة بين خصائص لجنة المراجعة وجودة المراجعة.

ومما سبق يمكن صياغة معادلة الإنحدار لآثر العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة على جودة المراجعة كما يلي:

$$\text{AUDITQ}_{it} = \beta_0 + 0.070 (\text{ACIND}) + 0.629(\text{ACEXP}) + 0.039 (\text{ACSIZE}) - 0.124 (\text{ACMEETING}) + 0.008 (\text{SIZE}) + 0.116 (\text{LEV})$$

2/9/3 إختبار الفرض الثاني (النموذج الثاني) العلاقة بين تناوب مراجع الحسابات وجودة المراجعة:

ولإختبار صحة الفرض الثاني قام الباحث بإجراء تحليل الارتباط والإنحدار لتحديد علاقة بين المتغير المستقل تناوب مراجع الحسابات وجودة المراجعة وذلك على النحو التالي:

أولاً: نتائج تحليل الارتباط Correlation Analysis

جدول رقم (9)

يوضح نتائج مصفوفة الارتباط بين متغيرات النموذج الثاني

		Correlations			
Variables		AUDITQ	TENURE	LEV	SIZE
AUDITQ	Pearson Correlation	1			
TENURE	Pearson Correlation	-0.617	1		
	Sig. (2-tailed)	0.000			
LEV	Pearson Correlation	0.535	-0.638	1	
	Sig. (2-tailed)	0.004	0.000		
SIZE	Pearson Correlation	0.612	-0.622	-0.397	1
	Sig. (2-tailed)	0.000	0.000	0.002	

المصدر : مخرجات التحليل الإحصائي. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).
Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

يتضح من الجدول رقم (9) ما يلي:

- وجود علاقة ارتباط عكسية (سالبة) وذات معنوية بين المتغير المستقل (التناوب الإلزامي للمراجع) والمتغير التابع (جودة المراجعة) ، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون (-0.617) وذات معنوية (0.000) أقل من مستوى المعنوية (0.05). وهذا يدل على أنه كلما زاد معدل دوران التناوب الإلزامي للمراجع كلما إنخفضت جودة المراجعة والعكس.
- وجود علاقة ارتباط طردية (موجبة) معنوية بين المتغير التابع (جودة المراجعة) والمتغيرات الرقابية (الرافعة المالية وحجم الشركة) ، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون (0.535، 0.612) على التوالي وذات معنوية (0.000) أقل من مستوى المعنوية (0.05).

ثانياً نتائج اختبار الإنحدار الخطي المتعدد **Multiple Regression**

- لإختبار صحة فرض الدراسة الثاني والقائل أنه " لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التناوب الإلزامي للمراجع وجودة المراجعة " ، فقد إعتد الباحث على نموذج الإنحدار المتعدد بواسطة برنامج SPSS V.22 ، ويوضح الجدول رقم (10) نتائج الفرض الثاني على النحو التالي :

جدول رقم (10)

نتائج تحليل الإنحدار الخطي المتعدد للنموذج الثاني

التفسير	المتغير التابع Dep-Variable (جودة المراجعة)					المتغيرات المستقلة Indep-Variables
	مستوى المعنوية	T-Statistic	معاملات الإنحدار غير القياسية Beta	معاملات الإنحدار غير القياسية Unstandardized Coefficients		
				P-Value	Std. Error	
-	.015	2.439		.244	.595	(Constant)
معنوي	.049	-1.973	-.114	.036	-.072	TENURE
معنوي	.002	.917	.053	.152	.139	SIZE
معنوي	.006	.666	.039	.018	.012	LEV
		0.532		معامل الارتباط المتعدد R		
		0.283		Adjusted R ²		
		0.275		معامل التحديد R ²		
		15.251		قيمة F		
		0.005		القيمة الاحتمالية (P-Value)		

المصدر : مخرجات التحليل الإحصائي

ويتضح من الجدول رقم (10) ما يلي:

- القدرة التفسيرية للنموذج وهي قيمة معامل الارتباط المتعدد بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع بلغت (0.532)، والمساهمة النسبية (معامل التحديد) R^2 للنموذج بلغت (0.283)، وهذا يعني أن المتغيرات المستقلة تفسر 28.3% من التغير في المتغير التابع وهو جودة المراجعة، وهو ما يعكس القيمة التفسيرية للنموذج عالية، حيث أن أغلب المتغيرات يمكن تفسيرها من خلال النموذج، وباقي النسبة ترجع إلى الخطأ العشوائي في النموذج نتيجة عدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى للنموذج.
- أما معنوية نموذج الانحدار الكلية فيمكن التعرف عليها من تحليل التباين (ANOVA) حيث أن كل معاملات الانحدار تحمل إشارة موجبة، ويعني ذلك وجود علاقة طردية بين متغيرات الدراسة (التناوب الإلزامي للمراجع وجودة المراجعة)، وقد بلغت قيمة (P-Value) (0.005) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05)، وقيمة F المحسوبة (15.251)، مما يدل على أن النموذج ذات معنوية وصالح لتحقيق هدف الدراسة.
- وقد أظهرت نتائج الانحدار أن معاملات الانحدار (β) الخاصة بالتناوب الإلزامي للمراجع والمتمثلة في (طول فترة تعاقد مع عميل المراجعة) سالبة وقيمتها (-0.072) أي أن هناك علاقة عكسية بين التناوب الإلزامي للمراجع وجودة عملية المراجعة (كلما زاد دوران المراجع كلما إنخفضت جودة المراجعة) وهذا يتفق مع دراسة كلاً من (Chi et al., 2016; Harris, 2012; Lee, 2015; Stakebrand, 2016) ويختلف مع دراسة كلاً من (Dada, Olanisebe et al., 2018; Elder et al., 2015) حيث أن نتائج هذه الدراسات أشارت إلى أن هناك علاقة طردية موجبة بين التناوب الإلزامي للمراجع وجودة المراجعة، وقد كانت مستوى المعنوية (P-Value) (0.049) أي أقل من مستوى المعنوية (0.05).
- وقد أظهرت النتائج وجود تأثير معنوي لكل من حجم الشركة (SIZE) ودرجة الرافعة المالية (LEV) على جودة المراجعة، وعليه نرفض الفرض العدم ونقبل الفرض البديل، أي هناك علاقة سالبة بين التناوب الإلزامي للمراجع وجودة المراجعة.

ومما سبق يمكن صياغة معادلة الإنحدار لآثر العلاقة بين التناوب الإلزامي للمراجع على جودة المراجعة كما يلي:

$$\text{AUDITQ}_{it} = 0.595 - 0.072 (\text{TENURE}) + 0.139 (\text{SIZE}) + 0.012 (\text{LEV})$$

القسم الرابع: النتائج والتوصيات والتوجهات البحثية المستقبلية

1/4 دلالات الإطار النظري:

يتضح من الإطار النظري للبحث الدلالات الآتية:

- تعتبر خصائص لجنة المراجعة المتمثلة في (استقلالية لجنة المراجعة ، الخبرة المالية والمحاسبية ، حجم اللجنة ، عدد مرات إجتماع اللجنة) من المحددات الأساسية لجودة المراجعة.
- يعتبر إجتماع لجنة المراجعة أحد أهم خصائص اللجنة والتي يمكن أن تعزز فعالية أداء لجنة المراجعة لدورها الرقابي الذي يعمل على وضع ضوابط تحكم نظام الرقابة الداخلية بهدف تخفيض التعارض الذي ينشأ بين الملاك والإدارة.
- تتفق أغلب الدراسات على أنه يجب أن يتم تفعيل دور لجان المراجعة بشكل كفاء في الشركات المدرجة بالبورصة وخاصة بالبورصة المصرية ، وذلك لدورها الفعال في تحسين جودة عملية المراجعة.
- لا يشير زيادة عدد المديرين المستقلين بالضرورة إلى تحسين أداء لجنة المراجعة ولكن الخبرة المالية للمديرين أعضاء لجنة المراجعة وعدد اجتماعاتها هي التي تُحسين دور مجلس الإدارة في الوفاء بمسئوليته التعاقدية تجاه المساهمين.
- تباينت الدراسات حول فترة إرتباط المراجع بعميل المراجعة (شركة المراجعة) (التناوب الإلزامي للمراجع) ، فيرى البعض أن هناك علاقة طردية بين التناوب الإلزامي للمراجع وجودة المراجعة ، بينما يري البعض الآخر أن هناك علاقة سلبية بين التناوب الإلزامي للمراجع وجودة المراجعة.

2/4 نتائج الدراسة التطبيقية:

قام الباحث باستخدام المتغيرات التالية لقياس أثر خصائص لجنة المراجعة والتأوب الإلزامي للمراجع على جودة عملية المراجعة والتي تتمثل في :

خصائص لجنة المراجعة وتتمثل في : إستقلالية أعضاء اللجنة (ACIND) ، الخبرة المالية والمحاسبية للجنة المراجعة (ACEXP) ، حجم اللجنة (ACSIZE) ، عدد مرات الإجتماع (ACMEETING) ، والتأوب الإلزامي للمراجع (Tenure) ، وجودة المراجعة (AUDITQ)، وقد توصل الباحث من الدراسة التطبيقية إلى ما يلي :

- وجود علاقة طردية ومعنوية بين خصائص لجنة المراجعة وجودة المراجعة ، حيث بلغت قيمة (P-Value) (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05)، وقيمة F المحسوبة (25.621) ، مما يدل على أن النموذج ذات معنوية وصالح لتحقيق هدف الدراسة ، ويدل ذلك على إرتفاع معنوية النموذج المستخدم وصلاحيته لتحقيق هدف الدراسة.

- معنوية النموذج من تحليل التباين (ANOVA) حيث أن كل معاملات الإنحدار تحمل إشارة موجبة فيما عدا متغير عدد مرات إجتماع اللجنة فتشير النتائج أنه كلما زادت عدد مرات إجتماع لجنة المراجعة كلما كان لها تأثيراً سلبياً على جودة المراجعة ، أما باقي المتغيرات المستقلة فهي جميعها موجبة أي لها علاقة طردية بين متغيرات الدراسة (خصائص لجنة المراجعة وجودة المراجعة) ، وقد بلغت قيمة (P-Value) (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05)، وقيمة F المحسوبة بلغت (25.621) ، وقد أظهرت النتائج وجود تأثير معنوي لكل من حجم الشركة (SIZE) ودرجة الرافعة المالية (LEV) كمتغيرات رقابية ضابطة للنموذج على جودة المراجعة، وعليه تم رفض فرض العدم الأول وقبل الفرض البديل ، ويتفق ذلك مع دراسة كلاً من (سعودي ، 2016؛ Brant et al,2017) ، حيث أكدت هذه الدراسات على أن هناك علاقة موجبة بين خصائص لجنة المراجعة وجودة المراجعة.

- كما يتضح وجود علاقة ارتباط عكسية (سالبة) وذات معنوية بين التناوب الإلزامي للمراجع وجودة المراجعة، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون (-0.617) ومستوى المعنوية قد بلغ (0.000) وهو أقل من مستوى المعنوية (0.05). وهذا يدل على أنه كلما زاد معدل دوران التناوب الإلزامي للمراجع كلما إنخفضت جودة المراجعة والعكس.
- وقد إتضح أن هناك علاقة ارتباط طردية (موجبة) معنوية بين جودة المراجعة والمتغيران الرقائبان (الرافعة المالية وحجم الشركة) ، حيث بلغت قيمة معامل ارتباط بيرسون (0.535، 0.612) على التوالي ومستوى المعنوية قد بلغ (0.000) وهو أقل من (0.05).
- وقد أظهرت نتائج الإنحدار أن معاملات الإنحدار الخاصة بالتناوب الإلزامي للمراجع والمتمثلة في (طول فترة تعاقد مع عميل المراجعة) سالبة وقيمتها (-0.072) ، أي أن هناك علاقة عكسية بين التناوب الإلزامي للمراجع وجودة عملية المراجعة (كلما زاد دوران المراجع كلما إنخفضت جودة المراجعة) وهذا يتفق مع دراسة كلاً من (Chi et al., 2016; Harris, 2012; Lee, 2015 ;) (Stakebrand, 2016) ويختلف مع دراسة كلاً من (Olanisebe et al.,) (Dada, 2018 ; 2018; Elder et al., 2015) حيث أن نتائج هذه الدراسات أشارت إلى أن هناك علاقة طردية موجبة بين التناوب الإلزامي للمراجع وجودة المراجعة ، وقد كانت مستوى المعنوية (P-Value) (0.049) أي أقل من مستوى المعنوية (0.05) .
- وتبين وجود علاقة عكسية بين التناوب الإلزامي للمراجع وجودة المراجعة ، حيث بلغت قيمة (P-Value) (0.005) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) ، وقيمة F المحسوبة (15.758) ، مما يدل على أن النموذج ذات معنوية وصالح لتحقيق هدف الدراسة ، ويدل ذلك على إرتفاع معنوية النموذج المستخدم وصلاحيته لتحقيق هدف الدراسة.

- وعليه تم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل ، أي هناك علاقة سالبة بين التناوب الإلزامي للمراجع وجودة المراجعة.

3/4 التوصيات:

على ضوء النتائج التي تم التوصل إليها في كل من الدراسة النظرية والتطبيقية يوصي الباحث بما يلي:

- ضرورة أن يكون هناك إتجاه من المنظمات المهنية بشأن إلزام لجان المراجعة بعمل إجتماع دوري كل ثلاث أشهر أي أربعة مرات سنوياً ، حيث يرى الباحث أن هذه الفترة تُعد مناسبة لعدد مرات إجتماع اللجنة سنوياً.
- ضرورة قيام الجهات المعنية (المهنية والعلمية) في مصر بإلزام الشركات بتحديد فترة التناوب الإلزامي لمراجع الحسابات وذلك في حدود أربع سنوات بغرض زيادة جودة عملية المراجعة.
- يجب إعداد دليل يحدد مهام وخصائص لجان المراجعة بالإضافة إلى تحديد الحد الأقصى لتناوب مراجعي الحسابات وذلك بغرض الحد من ضعف إستقلالية مراجع الحسابات.
- ضرورة أن يتم تشكيل لجان المراجعة من أعضاء لديهم الخبرة المالية وغير المالية، بالإضافة إلى كونهم يتمتعون بسمعة طيبة.

4/4 التوجهات البحثية المستقبلية:

يقترح الباحث أن تشمل التوجهات البحثية المستقبلية على ما يلي :

- 1- أثر خصائص لجنة المراجعة والتناوب الإلزامي لمراجع الحسابات على الحد من إدارة الأرباح.
- 2- أثر التناوب الزامي لمراجع الحسابات على جودة الأداء المهني للمراجع في ضوء معايير (GAAS)
- 3- تحليل العلاقة بين خصائص لجنة المراجعة والتناوب الإلزامي للمراجع وأثره على كفاءة القرارات الإستثمارية

قائمة المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

- حمدان ، علام محمد موسى ، مشتهي ، صبري ماهر صبري، (2011) علاقة خصائص لجنة التدقيق ، بنوع تقرير مدقق الحسابات -دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية المساهمة العامة المدرجة ببورصة عمان، **المجلة العربية للمحاسبة**، المجلد 14، العدد الأول ، ص ص 109-163.
- سعودي ، سامح محمد لطفي ، (2016)، أثر خصائص لجان المراجعة على تعزيز مستوى التحفظ المحاسبي في التقارير المالية : دراسة تطبيقية ، **مجلة المحاسبة والمراجعة** ، كلية التجارة ، جامعة بني سويف ، المجلد الرابع ، العدد الأول ، يونيو ، ص ص 43-86.
- عبد الرحيم ، أحمد حامد محمود، (2018)، " أثر هيكل الملكية وخصائص لجان المراجعة على مستوى التحفظ المحاسبي بالتقارير المالية - دراسة تطبيقية على الشركات المسجلة بالبورصة السعودية ، **مجلة الفكر المحاسبي** ، المجلد الثاني والعشرون، العدد الرابع ، الجزء الأول ، ديسمبر ، ص ص : 681-758.
- عرفه ، نصر طه ، مليجي ، مجدي مليجي عبد الحكيم ، (2013) ، أثر جودة لجان المراجعة على مستوى الإفصاح الإختياري بشركات المساهمة السعودية - دراسة نظرية تطبيقية ، **مجلة الإدارة العامة** ، معهد الإدارة العامة ، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، المجلد (54) ، العدد الأول ، نوفمبر ، ص ص : 47-102.
- غنيم ، محمود رجب ، أثر التغيير الإلزامي للمراجع الخارجي في قدرته على إكتشاف التحريفات الجوهرية بالقوائم المالية - دراسة تطبيقية في البيئة السعودية ، **مجلة الدراسات والبحوث التجارية** ، السنة الثانية والثلاثون ، العدد الأول ، الجزء الثاني ، ص ص : 162-232.
- مبارك ، الرفاعي إبراهيم ، (2010)، التغيير الإلزامي للمراجع للمراجعين واثره على جودة عملية المراجعة - دراسة تطبيقية على شركات المساهمة السعودية ، **مجلة المحاسبة والإدارة والتأمين** ، كلية التجارة ، جامعة القاهرة ، فرع بني سويف ، العدد السادس والسبعون ، السنة التاسعة والأربعون ، ص ص 493-528.
- مليجي ، مجدي مليجي عبد الحكيم ، ملو العين ، علاء محمد ، (2013) ، أثر خصائص لجان المراجعة على نوع الرأي بتقرير مراقب الحسابات- دراسة تطبيقية على البيئة السعودية، **المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة**، العدد الرابع ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، ص ص : 47-102.

References

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية:

- Abdullatif, M., Ghanayem, H., Ahmad-Amin, R., Al-shelleh, S., & Sharaiha, L. (2015). The performance of audit committees in Jordanian public listed companies. **Corporate Ownership and Control**, 13(1), 762-773.
- Ali, Z. M., Mail, R., & Amirul, S. M. (2019). The Mediation Effect of Clients Satisfaction Between Audit Quality and Auditor Retention of Small and Medium Enterprises (SMEs). **International Journal of Accounting**, 4(17), 53-65.
- Allen, A., and Woodland, A., (2010). " Education Requirements, Audit fees, and Audit quality", **American accounting Association**, 29(2), 1-25.
- Al-Mamun, A., Yasser, Q. R., Rahman, M. A., Wickramasinghe, A., & Nathan, T. M. (2014). Relationship between audit committee characteristics, external auditors and economic value added (EVA) of public listed firms in Malaysia. **Corporate Ownership & Control**, 12(1), 899-910.
- Amer, Mrwan, Aiman A. Ragab & Shehata Elsayed Shehata, (2014), "Audit Committee Characteristics and Firm Performance: Evidence from Egyptian Listed Companies, **Proceedings of 6th Annual American Business Research Conference**, 9 - 10 June, Sheraton LaGuardia East Hotel, New York, USA, pp.1-25.
- Anderson, R. C. , & Reeb, D. M, (2004), Board composition: Balancing family influence in S&P 500 firms, **Administrative Science Quarterly**, 49(2), pp. 209–237.
- Barbadillo, E. R. & Aguilar, N. G., and Carrera, N., 2009, Does Mandatory Audit Firm Rotation Enhance Auditor Independence? Evidence from Spain, **Auditing: A Journal of Practice & Theory**. 28 (1), pp. 23-113.
- Bédard J., & Gendron, Y. (2010), Strengthening the financial reporting systems: Can audit committees deliver?, **International Journal Of Auditing**, 14(2), PP.1–37.
- Blue Ribbon Committee (BRC), (1999), Report and Recommendations of The Blue Ribbon Committee on Improving The Effectiveness of Corporate Audit Committees, New York NY: **New York Stock Exchange and National Association of Securities Deale**.
- Brazel, J. F. (2018). PRACTITIONER SUMMARY The Outcome Effect and Professional Skepticism. **Current Issues in Auditing**.
- Cameran, M., Prencipe, A., & Trombetta, M. (2016). Mandatory audit firm rotation and audit quality. **European accounting review**, 25(1), 35-58.

- Chan, A. M. Y., Liu, G., & Sun, J. (2013). Independent audit committee members' board tenure and audit fees. **Accounting & Finance**, 53(4), 1129-1147.
- Chi, W., Myers, L. A., Omer, T. C., & Xie, H. (2016). The effects of audit partner pre-client and client-specific experience on earnings quality and on perceptions of audit quality. **Review of Accounting Studies**, 22(1), 361-391.
- Christensen, B. E., Omer, T. C., Shelley, M. K., & Wong, P. A. (2018). Affiliated Former Partners on the Audit Committee: Influence on the Auditor-Client Relationship and Audit Quality. **Auditing: A Journal of Practice and Theory**.
- Coffee, J. C. (2019). Why Do Auditors Fail? What Might Work? What Won't?. What Might Work.
- Dada, M. O., (2018). Mandatory Auditor Rotation, Auditor Independence, Audit Fees and Audit Quality: A Survey of Selected Audit Firms in Lagos State (**Doctoral dissertation, Kwara State University (Nigeria)**).
- Elder, R. J., Lowensohn, S., & Reck, J. L. (2015). Audit firm rotation, auditor specialization, and audit quality in the municipal audit context. **Journal of Government & Nonprofit Accounting**, 4 (1), 73-100.
- Firth, M., Rui, O. M., & Wu, X. (2012). How do various forms of auditor rotation affect audit quality? Evidence from China. **The International Journal of Accounting**, 47(1), 109-138.
- Firth, M., Rui, O. M., & Wu, X. (2012). How do various forms of auditor rotation affect audit quality? Evidence from China. **The International Journal of Accounting**, 47(1), 109-138.
- Fontaine, R., Khemakhem, H., & Herda, D. N. (2016). Audit committee perspectives on mandatory audit firm rotation: Evidence from Canada. **Journal of management & Governance**, 20(3), 485-502.
- Gebrayel, E., Jarrar, H., Salloum, C., & Lefebvre, Q. (2018). Effective association between audit committees and the internal audit function and its impact on financial reporting quality: Empirical evidence from Omani listed firms. **International Journal of Auditing**, 22(2), 197-213.
- Grenier, J. H. (2017). Encouraging professional skepticism in the industry specialization era. **Journal of Business Ethics**, 142(2), 241-256.
- Hamilton, J., Ruddock, C., Stokes, D., & Taylor, S. (2005). Audit partner rotation, earnings quality and earnings conservatism. University of Technology. Sydney, Australia.
- Hatfield, R. C., Jackson, S. B., Vandervelde, S. D., Gramling, N. J., Leitch, A., Liu, K., & Tuttle, B. (2006). The effects of auditor

rotation and client pressure on proposed audit adjustments. Feb. unpublished working paper. Corresponding Author SB Jackson, University of South Carolina, Columbia, SC. **scott. jackson@moore. sc. edu.**

- Hsu, W. Y., & Petchsakulwong, P. (2010). The impact of corporate governance on the efficiency performance of the Thai non-life insurance industry. **The Geneva Papers on Risk and Insurance-Issues and Practice**, 35(1), S28-S49.
<http://www.Nyse.com/pdfs/blueribb.pdf>
- Inaam, Z., & Khamoussi, H. (2016). Audit committee effectiveness, audit quality and earnings management: a meta-analysis. *International Journal of Law and Management*, 58(2), 179-196.
- Jackson, A. B., Moldrich, M., & Roebuck, P. (2008). Mandatory audit firm rotation and audit quality. **Managerial Auditing Journal**, 23(5), 420-437.
- Jennings, M. M., Pany, K. J., & Reckers, P. M. J. (2006). Strong corporate governance and audit firm rotation: Effects on Judges' independence perceptions and litigation judgments. **Accounting Horizons**, 20 (3), 253- 270.
- Juhmani, O., (2017) " Audit Committee Characteristics and Earnings Management: The Case of Bahrain, **International Journal of Accounting and Financial Reporting**, Vol. 7, No.1.,pp. 11-31.
- Kim, S. M., Kim, S. M., Lee, D. H., & Yoo, S. W. (2019). How Investors Perceive Mandatory Audit Firm Rotation in Korea. *Sustainability*, 11(4), 1089.
- Kitiwong, W. (2014). Earnings management and audit quality: Evidence from Southeast Asia. (Doctor of Philosophy), University of York, York, UK.
- Lee, J. S. (2015). Auditor tenure and audit quality: An empirical analysis at audit firm and audit partner level for the German market. (Doctoral Thesis), Freie Universitt, Berlin, Germany.
- Lennox, C. S., Wu, X., & Zhang, T. (2014). Does mandatory rotation of audit partners improve audit quality?. **The Accounting Review**, 89(5).
- Lisa,A.O., R.Diana and W.S .Sandra ,(2009),The Association Between Committee Characteristics ,The Contracting Process and Fraudulent Financial Reporting, **American Journal of Business**, Spring Vol.24, No.1, P.20.
- Meghna S., Dasaratha V. Rama and Abhijit B, (2013), Market Reactions to Departures of Audit Committee Directors, **Accounting Horizons**, Mar, Vol. 27, No.1, PP.113-128.
- Mohammed, N. F., K. Ahmed, and X. D. Ji, (2017), Accounting Conservatism Corporate Governance and Political Connections Asian Review of Accounting, May 25(2), 288-318.

- Monroe, G., & Hossain, S. (2013). Does audit quality improve after the implementation of mandatory audit partner rotation? *Accounting and Management Information Systems*, 12(2), 263-279.
- Mustafa, A. S., Che-Ahmad, A., & Chandren, S. (2018). Board diversity, audit committee characteristics and audit quality: The moderating role of control-ownership wedge. ***Business and Economic Horizons***, 14(3), 587-614.
- Nashwa, G. (2004). Auditor rotation and the quality of audits. ***The CPA Journal***, 74(12), 22.
- Nelson, M. W. (2009). A model and literature review of professional skepticism in auditing. *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, 28(2), 1-34.
- Olanisebe, M. B., Ekundayo, O. O., & Adeyemo, L. (2018). The Modelling Effects of Independence Auditors on Financial Reporting Quality of the Listed (Dmbs) In Nigeria. ***Asian Journal of Multidisciplinary Studies***, (6) 4.
- Peytcheva, M. (2013). Professional skepticism and auditor cognitive performance in a hypothesis-testing task. ***Managerial Auditing Journal***, 29(1), 27-49.
- Pridgen, A., & Wang, K. J. (2012). Audit committees and internal control quality: Evidence from nonprofit hospitals subject to the Single Audit Act. ***International Journal of Auditing***. 16(2), 165-183.
- Randal J. Elder, Suzanne Lowensohn, and Jacqueline L. Reck, (2015), Audit Firm Rotation, Auditor Specialization, and Audit Quality in the Municipal Audit Context, ***Journal of Governmental & Nonprofit Accounting***, 4, 73-100.
- Reguera-Alvarado, N., de Fuentes, P., & Laffarga, J. (2019). Do auditors mitigate earnings management during economic crisis?. ***Revista de Contabilidad-Spanish Accounting Review***, 22(1).
- Ruiz-Barbadillo, E., Gómez-Aguilar, N., & Carrera, N. (2009). Does mandatory audit firm rotation enhance auditor independence? Evidence from Spain. *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, 28(1), 113-135.
- Salama, M. D. I. (2018). The effect of Mandatory audit rotation on the audit quality: evidence from Indonesia.
- Sarbanes, P. (2002, July). Sarbanes-oxley act of 2002. In *The Public Company Accounting Reform and Investor Protection Act*. Washington DC: US Congress.
- Sharma, D. S., Tanyi, P. N., & Litt, B. A. (2016). Costs of mandatory periodic audit partner rotation: Evidence from audit fees and audit timeliness. ***Auditing: A Journal of Practice & Theory***, 36(1), 129-149.

- Stakebrand, B. (2016). Auditor rotation and audit quality in Europe. (Master Thesis), Radboud University, Nijmegen, Netherlands.
- Sultana, N., Singh, H., & Van der Zahn, J. L. M. (2015). Audit committee characteristics and audit report lag. **International Journal of Auditing**, 19(2), 72-87.
- Tsai, L. (2016). The Study on the Relationship between Auditor Expertise and Book-Tax Differences Before and after the Passage of the Mandatory Auditor Rotation. **Available at SSRN 2778036**.
- Yunus, R. M., Ahmad, S. A., & Sulaiman, N. (2014). The influence of internal governance mechanisms on accounting conservatism. **Procedia-social and behavioral sciences**, 164, 501-507.